Revue Internationale des Sciences de Gestion
ISSN: 2665-7473
Numéro 3 : Avril 2019

تطوير القطاع الفلاحي كعامل لتحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2016)

Le développement du secteur agricole ; facteur de croissance économique et de l'emploi en Algérie au cours de la période (2001-2016)

د. بن علال بلقاسم
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر
مخبر بحث: النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي (MIFMA)
benallal.belkacem@outlook.fr

د. محسن زوبيدة
كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
مخبر بحث: اقتصاد المنظمات والبيئة الطبيعية
zoubidamo@yahoo.fr

أ. بلحية يمينة
كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر
مخبر بحث إدارة الجماعات المحلية والتنمية المحلية
belhia_yamina@hotmail.com

Date de soumission : 21/03/2019
Date d'acceptation : 22/04/2019
Pour citer cet article :
BELKACEM B & All (2019) « Le développement du secteur agricole ; facteur de croissance économique et de l'emploi en Algérie au cours de la période (2001-2016) » Revue Internationale des Sciences de Gestion « Numéro 3 : Avril 2019 / Volume 2 : numéro 2 » p : 598- 608

الملخص:

شهد العالم في العقود الأخيرة، جملة من التغيرات العميقة التي تسود المجتمع الدولي والمنافسة الشديدة على الصعيد الاقتصادي في ظل العولمة، حيت أصبح إلزاما على اقتصاديات الدول العربية أن تعمل على تعزيز قدرات اقتصادياتها المحلية من أجل الولوج نحو الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات اقتصادية، سياسية، اجتماعية وقانونية تعمل على خلق بيئة محفزة على الاستثمار في قطاعات متعددة. وعلى هذا الأساس فقد عملت الجزائر كغيرها من الدول العربية على إعادة هيكلة اقتصادها معتمدة على حزمة من السياسات ضمن إطار ما يدعى ببرنامج النمو والإنعاش الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية أعلى ودعم سياسة التشغيل في الجزائر. وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر إصلاحات القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر من خلال تحليل النتائج المحققة لهذا القطاع في الفترة الممتدة 2001 إلى 2016.

الكلمات المفتاحية: برنامج النمو والإنعاش الاقتصادي، النمو الاقتصادي، سياسة التشغيل، إصلاحات القطاع الفلاحي، الجزائر.

Résumé :

Le monde a connu de nombreux changements et une concurrence intense sur le plan économique à la lumière de la mondialisation, où il est devenu obligatoire pour les économies des pays arabes de stimuler les capacités de leurs économies locales afin d'accéder à l'économie mondiale, et cela à travers l'adaptation des procédures économiques, politiques, sociales et juridiques, qui serrent à créer un environnement propice pour les investissements dans plusieurs secteurs. L'Algérie, comme d'autres pays arabes, a restructuré son économie sur la base d'un ensemble de politiques relevant du programme de croissance et de relance économique, qui vise à atteindre des taux de croissance économique plus élevés et favorise la politique de l'emploi en Algérie. Dans ce contexte, cette étude vise à mettre en évidence l'impact des réformes du secteur agricole sur la croissance économique et la politique d'emploi en Algérie à travers l'analyse des résultats obtenus par ce secteur au cours de la période 2001-2016.

Mots-clés : Programme de croissance et de relance économique, croissance économique, politique d'emploi, réformes du secteur agricole, Algérie.

مقدمة:

تعد الجزائر من الدول النفطية بحيث يرتكز اقتصادها بشكل كبير ومباشر على عائدات المحروقات، لذلك خاضت الحكومة منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي تجربة تنموية جديدة تجسدت في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة، تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، والتي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينيزي، حيث حرصت الحكومة من خلال هذه السياسة الاقتصادية على دعم وتفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية كالفلاحة والصناعة والخدمات، بغية تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، وبشكل خاص القطاع الفلاحي الذي يمتل الشريان الأساسي في اقتصاديات البلدان العالم، حيث أنه يلعب دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد المحلي.

ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم دراسة أثر إصلاحات القطاع الفلاحي في الجزائر المحددة ضمن مخططات الإنعاش الاقتصادي خلال فترة 2001-2016 على النمو الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر، حيث تم وضع الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير إصلاحات القطاع الفلاحي على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016 ؟

ومن أجل معالجة إشكالية هذه الدراسة، قمنا في البداية بتشخيص القطاع الفلاحي في إطار المخططات التنموية، ثم دراسة وعرض مساهمة الفلاحة في دعم النمو الاقتصادي وسياسة التشغيل بالجزائر.

1. تشخيص القطاع الفلاحي في إطار المخططات التنموية:

1.1. وضعية القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تعتبر مرحلة التسيير الذاتي هي المرحلة التمهيدية التي أعادت صياغة تسيير الأراضي المهملة وتليها عدة مراحل منها الثورة الزراعية ومرحلة تمويل القطاع العام والخاص.

1.1.1. وضعية قطاع الفلاحة خلال فترة 1962-1980: شهد القطاع الفلاحي خلال هده الفترة العديد من المراحل نذكرها فيما يلي:

أ. مرحلة التسيير الذاتي: كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر شاملة، بحيث كانت فكرة الاهتمام بقطاع الفلاحة وإصلاحه قائمة قبل الاستقلال، فطرحت الفكرة في مؤتمر الصمام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي، حيث كان التسيير الذاتي مطبقا في كثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال، في حين تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس 1963، وتمثلت أهداف التسيير الذاتي حسب (نور محمد لمين، 2012) في ما يلي:

- ✓ حماية الأملاك الشاغرة.
- ✓ مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.
- ✓ تجميع الفلاحين الصغار في التعاونيات فلاحية جماعية.
- ✓ تسيير المزارع الشاغرة والتي تتمثل في مهام الديوان الوطني للإصلاح الزراعي.

ب. مرحلة الثورة الزراعية: جاءت أن الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة التي عاشها الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض، حيث أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 8 نوفمبر 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها"، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها. لدى تم تشكيل لجنة وطنية في شهر أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية (علي مانع، 1996). ومن بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه اللجنة حسب (علي مانع، 1996، ص 14) ما يلي:

- ✓ تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية: الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه الملكية، ومن يشغل أرضه بنفسه وترك جزءا منها غير مستغل تنزع منه المساحة.
- ✓ الأراضي المؤممة: توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، ويستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات ماعدا غير القادر ماديا أو جسديا، وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج.

2.1.1. القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة 1981-1990: نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي:

أ. تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS): وذلك بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها ومن تم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية، قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي، وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000 هكتار، وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية (صدوق عمر، 1988).

ب. إعادة تنظيم القطاع الكبير ذاتيا: حيث أنه لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بهيئات تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات وكذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على مستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية (SDA) يشكل كل قطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكية ، أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون حسب (رابح حمدي باشا، 1991) من:

- ✓ الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية.
- ✓ الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي انشات في الشرق والغرب والوسط.
- ✓ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (ONAMA).

3.1.1. واقع القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات 1990-1999: جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الاثار السلبية، وذلك من خلال قانون 1990، حيت يهدف هذا الأخير الى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك لحماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل لها، وكذلك فتح المجال امام اقوى سوق كشكل من اشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي (بن سمنية عزيزة وبن سمنية دلال، 2000).

2.1. القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

شهد القطاع الفلاحي خلال فترة 2001-2004 ظروفا ملائمة للإنتاج الفلاحي، فبعد سنة من بداية تنفيد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سمح ما يقارب 15000 فلاحا ومستثمرا للانخراط في مختلف برامج المكونة للمخطط، حيث شهد القطاع الفلاحي عام 2001 نموا معتبرا مسجلا قيمة مضافة قدرها 387.3 مليار دج أي ما يعادل 9.2 % من الناتج الوطني الخام الذي سجل نموا معتبرا بنسبة 13.2 % مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضا ب 5 %، وإلى غاية 2003 كان الإنتاج الفلاحي في تحسن، حيث قدرت النسبة المئوية للقيمة المضافة الفلاحية بـ 17 % وذلك راجع لكمية الأمطار المسجلة من جهة، وللآثار الأولى لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة أخرى. ففي إطار هذا المخطط قامت الحكومة ببدل مجهودات داعمة بذلك القطاع الفلاحي حيث ظهر جليا من خلال المنح الميزانية المباشرة للقطاع والضغط الضريبي والمساعدات المالية لتوفير المياه، بالإضافة الى برامج كهربائية للأرياف (مجدولين دهينة، 2006).

3.1. واقع الفلاحة في ظل المخططات التنموية خلال فترة 2001-2014:

قامت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة في تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الانفاق العام بهدف تحفيز النمو، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 مرتكزة على التنمية البشرية، من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية.

1.3.1. برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) للفترة 2001-2004: قدرت القيمة الإجمالية للإعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 7 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 525 مليار دج (محمد مسعي، 2012)، وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، ولتقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى مثل: الري، النقل، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وذلك وفق ما يبرزه الجدول رقم 01، حيث يتضح من خلاله أن الإنفاق العمومي على الفلاحة (قطاع الفلاحة والصيد البحري) يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بحوالي 12.4 % من إجمالي الإنفاق العمومي خلال فترة البرنامج، وذلك بغلاف مالي قدره 65.4 مليار دينار، وذلك كون هذا القطاع قد استفاد من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) منذ سنة 2000، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج الذي سبقه.

الجدول رقم 01: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

السنة / القطاع	2001	2002	2003	2004	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة %
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	% 40.1
التنمية البشرية والمحلية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	% 38.8
دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	% 12.4
دعم الإصلاحات	30	15	/////	/////	45	% 8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2001، ص 139.

2.3.1. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الانتماءات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية (زكريا مسعودي، 2013). وتمحورت السياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم وتعزيز النمو المستدام حسب (عبد المجيد قدي، 2005) من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية:

- ✓ تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.
- ✓ تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم.
- ✓ تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية.
- ✓ تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدلات النمو.

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة.

كما تم تخصيص مبلغ ضخم قدر بـ 4202.7 مليار دج ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي، توزعت بشكل أساسي على جانب تعزيز القدرات البشرية وتحسين مستوى معيشة الأفراد. وجدول رقم 02 يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو.

الجدول رقم 02: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو 2005-2009.

التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة %
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	% 45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.1	% 40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	% 8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	% 4.8
برنامج التكنولوجيات الحديثة والاتصالات	50	% 1.1
المجموع	4202.7	% 100

المصدر: علام عثمان، واقع مناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والتبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بويرة، 25-28 يناير 2015، صفحة ص 6.

3.3.1. برنامج توطيد النمو 2010-2014: اعتمد البرنامج الخماسي 2010-2014 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهذا ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الاعمار الوطني، ومن الملاحظ أن هذا الأخير خصص له مبلغ إجمالي قدر بـ 21.214 مليار دج، بحيث يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته، وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ومن بين السياسات المعتمدة ضمن البرنامج حسب (بوعشة مبارك، 2013، ص ص 16-18) نجد ما يلي:[i]

- ✓ الحد من البطالة عبر خلق 03 ملايين منصب عمل.
- ✓ تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية، ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية.
- ✓ ترقية وتحفيز اقتصاد المعرفة، وتحسين المناخ العام للاستثمار.
- ✓ دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد.

والجدول رقم 03 يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج الخماسي 2010-2014.

الجدول رقم 03: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014.

التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة %
التنمية البشرية	10.122	% 49.5
تطوير البنية التحتية	6.448	% 31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	% 8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	% 7.6
الحد من البطالة	360	% 1.7

البحث العلمي	250	% 1.6
المجموع	20.412	% 100

Source : Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi (2012), Département des politiques de l'emploi, Genève : 1ière Edition.

4.3.1. موقع قطاع الفلاحة من برنامج دعم النمو الاقتصادي: استفادت المشاريع الاستثمارية الفلاحية من مخصصات مالية هامة ضمن البرامج التنموية المتعددة سنة 2000 مع العلم أن حجم المبالغ المرصدة قد سجل ارتفاعا معتبرا مع توالي تنفيذ مختلف البرامج التنموية. وقدر إجمالي الاعتمادات المالية المحولة لقطاع الفلاحة بـ 4.1324 مليار دج أي ما يعادل 5.10 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرامج الثلاث، ورغم ضخامة المبالغ الموجهة للاستثمارات الفلاحية إلا أن نسبتها تبقى ضئيلة مقارنة بالمبلغ الإجمالي المخصص للبرامج ككل، وهو أمر يمكن تبريره فيما يلي: تحقيق الأهداف الكبرى المتعلقة برفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة، مع التركيز على المشاريع التي تتجاوب بسرعة أكبر مع البرامج المنفذة على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للسكان.

2. الدراسات السابقة:

يرتكز اقتصاد الجزائر بشكل كبير ومباشر على عائدات المحروقات، ونتيجة لذلك قامت الحكومة الجزائرية منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي بتجربة دعم تنموية جديدة هادفة إلى دعم وتفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية كالفلاحة والصناعة والخدمات، بغية تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، وبشكل خاص القطاع الزراعي الذي يلعب دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وقد حظي هذا القطاع مؤخرا باهتمام كبير من قبل الباحثين والخبراء خاصة أن الاقتصاد الوطني أصبح يشهد أزمات متعاقبة نتيجة التقلبات المستمرة في أسعار النفط الأمر الذي أصبح يستدعي ضرورة إيجاد البديل الاقتصادي الأمثل والأكثر استدامة. وأكدت دراسة (فوزية غربي، 2008) أن القطاع الزراعي في الجزائر غير مستقر ويعرف حالة من التذبذب في مستويات الإنتاج الزراعي الغذائي، ويعجز عن تلبية الطلب المحلي خاصة في مجال الحبوب، وتعد الجزائر من أوائل دول العالم المستوردة للغذاء بفاتورة قدرت سنة 2006 بـ 3.8 مليار دولار أمريكي. وأشار (بوعافية سمير وزهواني رضا، 2017) أن القطاع الزراعي هو بديلا تنمويا خارج قطاع المحروقات للجزائر، لكن إسهاماته تبقى محدودة وضعيفة نظرا لطابعه المميز المتمثل في النمط التقليدي المتبع في الانتاج واقتصاره على تلبية الطلب المحلي المتزايد باستمرار، وهذا رغم سياسات الحكومة المتبعة والهادفة إلى تطوير الأنشطة الزراعية والرفع من حجم الاستثمارات الزراعية. وتوصلت (جبار هاجر، 2018) في دراستها إلى أن القطاع الزراعي في الجزائر عبارة عن قطاع ذو إمكانيات جبارة من شأنه تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لكنه غير مستغل بطريقة صحيحة نتيجة سوء التسيير لموارده، وهذا رغم الزيادة التي شهدتها مختلف المنتجات الزراعية وتنوعها. كما أشارت (بحري بسمة، 2018) في دراستها إلى أن الجزائر تمتلك من الموارد والإمكانيات طبيعية وبشرية ما يؤهلها لتكون قوة زراعية كبيرة، إلا أن قطاع الزراعة بها لا يزال يشهد تطورا متواضعا خلال السنوات الأخيرة على غرار مساهمته الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا دوره المحدود في التقليل من الواردات نتيجة التحديات والصعوبات التي يواجهها كمحدودية الأراضي الزراعية نتيجة الزحف الصناعي ونقص المكننة والتجهيزات وعدم مواكبة التقدم التكنولوجي في الإنتاج الزراعي وضعف الإرشاد والمرافقة في هذا القطاع. من جهة أخرى توصل (جمال جعفري والعجال عدالة، 2018) أن القطاع الزراعي في الجزائر لا يزال رهين الظروف المناخية

بالإضافة إلى عدم تأثير اليد العاملة والأراضي الزراعية في نمو الإنتاج الزراعي نتيجة نقص اليد العاملة المؤهلة وعدم استغلال الأراضي الخصبة بشكل أمثل مع قلة استخدام تقنيات الري الحديث.

3. مساهمة الفلاحة في دعم النمو الاقتصادي و سياسة التشغيل بالجزائر (دراسة تحليلية):

في ما يخص مساهمة الفلاحة في دعم النمو الاقتصادي وحتى يتم تحديد مدى مساهمة الاستثمارات الفلاحية في تحفيز ودعم النمو الاقتصادي يتطلب دراسة تفصيلية لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة المدروسة وهو ما يوضحه الجدول رقم 04. فوفقا لمعطيات الجدول يمكن أن نستنتج أن تأثير القطاع الفلاحي في معدلات النمو الاقتصادي يعد ضعيفا إذا تم مقارنته بكل من قطاعي المحروقات والخدمات، حيث لم تتعد نسبة المساهمة في الناتج 8.55 % في الفترة المدروسة. كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضة لتذبذبات حادة، ففي سنة 2008 سجل هذا القطاع نسبة نمو سالبة قدرت بـ 5.3 % بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال نفس السنة. وفي سنتي 2010 و2012 و2016 سجل القطاع نسبة نمو هامة قدرت بـ 6 % و7.2 % و9.2 % نتيجة تحسين الظروف المناخية.

الجدول رقم 04: التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2016.

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2016	المتوسط
أ/ المحروقات:									
- نسبة المساهمة في الناتج:	39.19	32.51	37.85	45.59	45.06	34.69	32.87	/	38.25
- معدل النمو الحقيقي للقطاع:	4.9	3.7	3.3	-2.5	-2.3	-2.6	-3.4	/	0.15
ب/ الخدمات:									
- نسب المساهمة في الناتج:	30.73	33.54	30.97	27.90	29.16	35.35	37.07	/	32.10
- معدل النمو الحقيقي للخدمات غير حكومية:	3.1	5.3	7.7	6.5	7.8	6.9	6.4	/	6.24
- معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية:	2.0	3.0	4.0	3.1	8.4	6.0	4.2	/	4.38
ج/ البناء والأشغال العمومية:									
- نسبة المساهمة في الناتج:	8.12	9.02	8.29	8.0	8.62	10.43	9.33	/	8.83
- معدل النمو الحقيقي للقطاع:	5.1	8.2	8.0	11.6	9.8	6.6	8.2	/	8.21
د/ الفلاحة:									
- نسبة المساهمة في الناتج:	8.39	9.18	9.44	7.53	6.55	8.42	8.97	9.98	8.55
- معدل النمو الحقيقي للقطاع:	-5.0	-1.3	3.1	4.9	-5.3	6.0	7.2	9.1	2.33
ه/ الصناعة:									
- نسبة المساهمة في الناتج:	7.07	7.41	6.16	5.27	4.68	4.96	4.5	/	5.72
- معدل النمو الحقيقي للقطاع العمومي:	-1.3	-1.0	-1.3	-2.2	1.9	-2.5	1.6	/	0.68
- معدل النمو الحقيقي للقطاع الخاص:	5.3	6.6	2.5	2.1	---	---	---	/	4.12
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.4	4.7	5.2	2.0	2.4	3.6	3.3	/	3.7

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على علام عثمان، واقع مناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والتبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بويرة، 25-28 يناير 2015، صفحة ص 8.

وفي الأخير نستخلص أن مساهمة القطاع الفلاحي في معدل النمو الاقتصادي تعد ضئيلة بالنظر للارتباط القوي للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، كما أن معدلات النمو القطاع خلال فترة تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي كانت متقلبة وغير مستقلة مما يدل على أن أداء هذا القطاع يعتمد أساسا على الظروف الطبيعية والمناخية السائدة باعتبار أن معظم المحاصيل الزراعية تعتمد على مياه الأمطار.

أما في ما يخص مساهمة الفلاحة في سياسة التشغيل وخلال سبتمبر 2016 بلغ إجمالي عدد السكان الناشطين حوالي 12.117.000 شخصا على المستوى الوطني، ومعدل المشاركة في قوة العمل للذين تتراوح أعمارهم 15 سنة فما فوق (أو معدل النشاط الاقتصادي) قدر بـ 41.8 %، أما نسبة العمالة المعرفة كحاصل نسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فأكثر فقد بلغت 37.4 % على المستوى الوطني. وتظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي أن قطاع الخدمات بمفهومه الواسع يشغل 61 % من إجمالي اليد العاملة، يليه قطاع البناء بـ 17.5 % ثم قطاع الصناعة بـ 13.5 % وأخيرا قطاع الفلاحة بـ 8 %. أما فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فقد بلغ حجمها 1.272.000شخصا، وبلغت بذلك نسبة البطالة 10.5 % على المستوى الوطني، كما تبرز بعض نتائج أن ارتفاع نسبة البطالة مس أساسا فئة أصحاب الشهادات الجامعية. ومن الشكل رقم 01 يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر في انخفاض طفيف طيلة الفترة من 2010 إلى 2016 وهذا يرجع إلى سياسة الدولة الهادفة إلى امتصاص نسبة كبيرة منها عبر المشاريع الاستثمارية والمحافظة على التوازن الاقتصادي والسياسي العام ورغم ذلك فالمعدل يبقى كبيرا ويقدر بـ 10.5% في سنة 2016، وهذا ما يتطلب تكثيف الجهود للتقليص من البطالة.

الشكل رقم 01: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2010-2016.

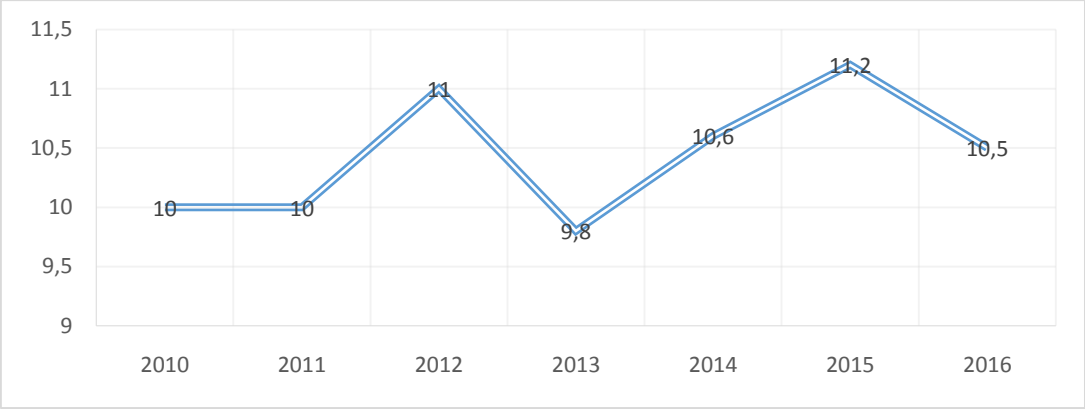

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاءات (ONS).

وأما بالنسبة لمساهمة قطاع الفلاحة في التقليص من البطالة يلاحظ من الشكل رقم 02 أن عدد العمالة الجزائرية في قطاع الزراعة ضعيف مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، وقد ارتفع عددها في الفترة الممتدة من (2010-2013) وذلك يرجع لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الزراعية التي شهدتها الفترة والتسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، لينخفض العدد في السنتين التاليتين ويثبت مرة أخرى أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وهو ما يشير من جهة إلى أن أغلب العمال مؤقتين ويتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخرى، ويفسر من جهة أخرى بأن سياسات الدولة في تطوير ودعم القطاع مازالت لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به وتحقيق الكفاءة في التسيير والفعالية في الانجاز من سنة لأخرى دون التأثر بظروف المناخ وتقلبات السوق المحلي والدولي.

الشكل رقم 02: تطور العمالة في الجزائر (2010-2016) حسب القطاعات (الأرقام بالآلاف).

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاءات (ONS).

ومما تقدم يمكن القول إن قطاع الزراعة يساهم بامتصاص نسبة ضعيفة من العمالة في الجزائر مقارنة بقطاعات الخدمات والتجارة والأشغال العمومية والصناعة.

خاتمة:

إن تنفيذ الحكومة الجزائرية لسياسة اقتصادية مغايرة للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين يدل على رغبتها في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدام، والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها عن طريق تنفيذ مخططات تنموية ضخمة تشمل جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الفلاحي، إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تقييم دوري لهذه السياسة من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها وخفض الاختلالات التي تميزها. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي بما فيه من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي، نستخلص أن النظرية الاقتصادية الكينزية التي اعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة جهازها الانتاجي.

- تأثير القطاع الفلاحي على معدلات النمو الاقتصادي خلال ممارسة سياسة الإنعاش الاقتصادي يعد تأثيرا ضعيفا نظرا للارتباط الوثيق للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، حيث أن معدلات النمو القطاع وقت تنفيذ هذه السياسة كانت متقلبة وغير مستقرة.

- تعتبر القوى الشاغلة في ميدان الفلاحة نسبة معتبرة من القوى العاملة في الجزائر، غير أن فرص العمل المحققة خلال فترة تنفيذ مخططات الإنعاش الاقتصادي تبقى مؤقتة، كما أن أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، حيث تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمتل أحد العناصر الأساسية للناتج المحلي الخام.

- إن تحقيق أهداف مثل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يستدعي من الحكومة اتباع استراتيجية طويلة المدى مبنية على جملة من السياسات والخاصة بكل هدف، بمعنى أنه لا يمكن لأي سياسة محددة الآجال والموارد أن تعمل على تحقيق جميع هذه الغايات.

المراجع:

- بوعافية سمير، زهواني رضا، القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات: دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2015/2006، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 04، 2017.

- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم برامج الاستثمارية مقارنة نقدية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11 و12 مارس 2013.

- بحري بسمة، ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 03، جوان 2018.

- بيانات الديوان الوطني للإحصاءات (ONS).

- بيانات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2001، ص 139.

- بن سمنية عزيزة، بن سمنية دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة بنك BADR وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2000/1999.

- جبار هاجر، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 14، ديسمبر 2018.

- جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي: دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2015/2000، مجلة دفاتر اقتصادية، ديسمبر 2018.

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 31.

- زكريا مسعودي، سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11 و12 مارس 2013.

- مجدولين دهينة، إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الحكم الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، 2006.

- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، El-Bahith Review، 2012، ص 150.

- نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات: دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان 2011-2012.

- علام عثمان، واقع مناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والتبات التشريعي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بويرة، 25-28 يناير 2015، صفحة ص 6.

- علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008/2007.

- صدوق عمر، تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.

- رابح حمدي باشا، التخطيط وتوجيهاته الجديدة بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1991.

- Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi (2012), Département des politiques de l'emploi, Genève : 1ière Edition